Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليست تذكرة بأمر معلوم وخطاباً في غير فائدة، وفي هذا الصدد يدخل السؤال، فهو يكون - في الأصل - **لتحصيل علم ما لم يعلم على التحصيل**. وعلى أساس هـذا المبدأ ينبني طرفان وواسطة.

الطرف الأول: ما علم على التحصيل لا يسأل عنه.

الواسطة الأولى: ما علم على غير التحصيل يسأل عنه.

الواسطة الثانية: ما جهل على غير إطلاق يسأل عنه.

الطرف الثاني: ما جهل بإطلاق لا يسأل عنه.

وهذه المقاييس وراءها قانونان متكاملان: أحدهما صناعي، وثانيهما طبيعي؛ فأما الصناعي فهو القانون المنطقي بما يقتضيه من تحديد للمفردات ومن شروط في كيفية تأليفها والاستنتاج منها بدون اللجوء إلى التقدير ما عدا في القياس «المضمر» و«الرأي» و«الدليل» و«العلامة»[40]. . واعتماداً على هذه القوانين صحح كثيراً من الأخطاء التي ارتكبها ابن الزملكاني. وأما القانون الطبيعي فهو المصوغة في ضوئه التعابير اللغوية التي تلبي حاجات الإنسان في المجتمع وتربط الصلات بينه وبين باقي مظاهر الطبيعة.

6 - المعايير والجمال:

في ضوء هذين القانونين يتساءل الباحث في البلاغة عن التأثير الذي أحدثه هذا الاتجاه فيها. فهل مكن الشاعر أو شجعه على الانطلاق في أجواء حرية التعبير لخلق علاقات جديدة بين أشياء الكون وبينها وبين الإنسان؟ أو قيده بمعايير صارمة كانت تهدف إلى كبح جماح الشاعر أو الناثر لئلا يذهب بعيداً في تأويل مظاهر الكون كما حاول أن يكبح جماح مؤول القرآن؟ للإجابة عَنْ هذا السؤال، علينا أن نتتبع آراءه ونصنفها حتى يتبين لنا مقدار فائدة هذا الاتجاه في الإبداع أو في الجناية عليه.

انطلق ابن عميرة من المبدأ المعروف لدى البلاغيين العرب، وهو أن المجاز أبلغ من الحقيقة؛ فإذا استعمل اللفظ على وضعه الأصلي فهو الحقيقة، وإن استعمل على غير وضعه الأصلي فذلك هو المجاز. والقول يكتسب رونقاً إذا استعمل على غير وضعه الأصلي ولكن مع تعيين الدلالة، ومع نسق التخييل إن كان شعرياً؛ وهذان

(40) عبد الرحمن بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، الطبعة الرابعة، الكويت، 1977، ص 222-225.